الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.18

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
8 December 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

ثم: السيد إيزيرارن (نائب الرئيس) ..... (المغرب)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مُذيَّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-63127X (A))

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية (A/69/15 (Part I) و A/69/15 (Part II) و A/69/15 (Part III) و A/69/15 (Part IV) و A/69/179 و A/69/392؛ و A/C.2/69/2)

١ - السيدة مينديز بيريز (رئيسة مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))، عرضت تقارير مجلس التجارة والتنمية (A/69/15، Parts I و II و III و IV)، وقالت إن أعضاء فريق النقاش والمشتركين في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحادية والستين للمجلس قد شددوا على أن ازدياد اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها أخذ يصبح ملمحاً من ملامح الاقتصاد العالمي منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين. وقد درسوا التحديات التي يواجهها النمو المستدام الشامل للجميع ولاحظوا أن بعض البلدان تبدل تماماً بفضل سياسات هادفة الاتجاه المتمثل في ازدياد اللامساواة. وينبغي أن يكون تقليل اللامساواة جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما ينبغي أن يكون تحديد الاستراتيجيات الصحيحة لتحسين توزيع الدخل والثروة واحداً من الأولويات.

٢ - وركزت المداولات المتعلقة بالترابط على الحالة الاقتصادية العالمية وهشاشة التعافي من الأزمة، مع وجود اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى حفز الطلب العالمي. وقيَّم المشتركون فشل سياسات التقشف المالي، وكبح الأجور، والتوسع النقدي بالبلدان المتقدمة النمو في توفير أساس متين لتوسع الطلب وإسهام ذلك الفشل في عدم الاستقرار المالي المؤثر على البلدان النامية. واجتذبت الديون السيادية اهتماماً خاصاً، بينما أيدت وفود عديدة الاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية.

٣ - وقد سلَّم المتكلمون بأن ازدياد طموح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بالاقتران ببيئة اقتصادية خارجية أقل مواتاة، يقتضيان مجالاً سياساتياً ومالياً أفسح. ووافق العديد منهم على الأهمية الشديدة للجهود المتعددة الأطراف الواجب بذلها لصون ثم تكبير، المجال الذي ينبغي فيه تطبيق السياسات الصناعية والحد من ممارسات التهرب الضريبي من قِبَل الشركات عبر الوطنية والأفراد الأثرياء.

٤ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء استمرار أداء أقل البلدان نمواً الاقتصادي الضعيف الهش واحتمال استمرار النمو البطيء حتى نهاية عام ٢٠١٥ على الأقل، وهو ما يُعزى أساساً إلى ضعف قدراتها الإنتاجية واستمرار الحاجة إلى تحويل اقتصاداتها هيكلياً. وجرى حث أصحاب المصلحة، لا سيما البلدان الأقل نمواً وشركائها الإنمائيين والتجاريين، على مضاعفة الجهود من أجل التنفيذ التام الفعال للإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج عمل اسطنبول.

٥ - وأعرب المجلس عن تقديره لتحليل الأونكتاد وتوصياته السياساتية المتعلقة بحاجة البلدان الأفريقية إلى زيادة الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية وذات الأولوية، وذلك من حيث المقدار والإنتاجية والنوعية. وكان هناك اهتمام خاص بالتوصيات الداعية إلى جعل المساعدات الإنمائية الخارجية حفازاً لزيادة الاستثمار في أفريقيا، وإلى زيادة التعاون الدولي لوقف هروب رؤوس الأموال غير المشروع من القارة. وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، دعا المجلس الأونكتاد إلى تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية. وحث المجلس البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الصاعدة على مساعدة الأونكتاد على تنفيذ نتائج أبحاثه

المتعلقة بأفريقيا عن طريق مشاريع التعاون التقني وإيفاد البعثات إلى القارة للمساعدة على تعزيز القدرات الإدارية لصانعي السياسات والزعماء الأفارقة.

٦ - وفي سياق تطور النظام التجاري الدولي والاتجاهات التجارية الدولية من منظور إنمائي، كان هناك تركيز على تجارة المنتجات الزراعية ودورها الهام في القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة الشاملة للجميع، والتشغيل، وسبل العيش في الأرياف. وأبرز المشتركون أهمية التجارة الدولية للسلع والخدمات بوصفها عاملاً مساعداً للتنمية المستدامة. ولاحظ المتكلمون أن التجارة الدولية ليست مقتصرة على التجارة المتعددة الأطراف، وأن اتفاقات التجارة الإقليمية والمحدودة الأطراف يجب أن يحسب حسابها هي الأخرى، ولاحظ المشتركون أن وجود نظام تجاري عادل منصف قابل للتنبؤ به أمر ضروري ينبغي أن يظل مركزياً في مجال التنمية المستدامة، وأن حالات التأزم في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف ينبغي ألا تحول دون تنمية النظام التجاري الدولي وأن اتباع نهج قائم على قواعد ليِّنة قد يساعد على التوصل إلى حلول للمسائل التجارية الملحة. وحث المشتركون على تحقيق المزيد من التكامل بين المفاوضات المتصلة بخطة الدوحة للتنمية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧ - وفي سياق المداولات المتعلقة بالتقرير المعني بالمساعدات المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/60/3)، تعزز توافق الآراء السابق بشأن أهمية دور الأونكتاد في مساعدة الشعب الفلسطيني في مجالات اختصاص أمانته. ورغم السياق السياسي الحساس، أثنت البيانات المدلى بها في الدورة على الدعم المقدم من الأمانة إلى الشعب الفلسطيني، وأعرب أصحابها عن تقديرهم لما ورد بالتقرير من تحليل ونتائج وعن مشاطرتهم لواضعي التقرير في الشواغل المعرب عنها فيه بشأن الأحوال المتدهورة. وشدد المتكلمون على الحاجة إلى موارد من خارج الميزانية لصون وتعزيز الدعم المقدم من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

٨ - وناقش المجلس احتياجات التمويل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل طرحتها أمانة الأونكتاد لتعبئة وتوجيه استثمارات لتحقيق ذلك الغرض، وما يتصل بذلك من خيارات سياساتية على الصعيدين الوطني والدولي. ورحبت الوفود بتوصيات السياسة العامة الداعية إلى زيادة المساعدة التقنية للبلدان النامية من أجل مساعدتها على بلوغ الحد الأقصى من المنافع وبلوغ الحد الأدنى من مخاطر الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وأثنت الوفود على تركيز الخطة على تشجيع دور الأعمال التجارية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولاحظت الوفود أهمية إسهام القطاع الخاص في تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإصلاحات المحلية الضرورية، مع تشديدها على استمرار الدور القيادي للقطاع العام، بوسائل تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية.

٩ - وطلبت الوفود إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل أنشطتها البحثية التحليلية وأنشطتها المتعلقة ببناء القدرات فيما يختص بالاستثمار في التنمية المستدامة، كما لاحظت أهمية رصد الاتجاهات في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي وتوفير دعم ملموس لابتكار سياسات لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي والاستفادة منه.

١٠ - وقد أتاح منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ فرصة طيبة لمواصلة النقاش حول الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، كما جمع شمل ممثلي الحكومات ودوائر الأعمال، بما في ذلك رؤساء الدول والرؤساء التنفيذيين للشركات العالمية وأسواق الأوراق المالية، وممثلي صناديق رأس المال السهمي الخاص وصناديق الثروة السيادية، والمفاوضين المعنيين باتفاقات الاستثمار الدولية.

١١ - وقيَّم المجلس التقدم المحرز في مجال تعزيز الأونكتاد بتدابير لتعزيز التنظيم والإدارة، كما أثنى على التزام الأمين العام للأونكتاد في هذا الصدد. وأبرزت الوفود الحاجة إلى تحديثات دورية تتعلق بالتدابير الرامية إلى خلق ثقافة التحسين المستمر في الأمانة. ومن الضروري أيضاً تمكين الأونكتاد من الإسهام بصورة أكثر مباشرة وفعالية في أعمال الأمم المتحدة ذات الطابع الأعم المتعلقة بالتنمية، وذلك بجملة أمور تشمل تعزيز أوجه التآزر والتكامل في أنشطتها.

١٢ - السيدة ماشايخي (رئيسة فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قالت إن التجارة تؤدي دوراً هاماً بالنسبة للنمو والتنمية. وهي توفر الوسائل اللازمة لفك القيود التي تفرضها الأسواق المحلية الصغيرة، وتسمح بالنفاذ إلى أسواق خارجية أكبر والحصول على المهارات والتكنولوجيا ورأس المال، وبذلك تمكِّن من استخدام الموارد الإنتاجية استخداماً أفضل لحفز التحويل الهيكلي. والدور الشديد الأهمية الذي تؤديه التجارة بوصفها داعماً رئيسياً للتنمية المستدامة الشاملة للجميع يجب بيانه بياناً تاماً في أهداف التنمية المستدامة.

١٣ - وتنطوي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الآخذة في النشوء، على نهج شامل يتضمن هدفاً مستقلاً يتعلق بالشراكة العالمية فضلاً عن تدابير تنفيذ إفرادية تندرج تحت كل هدف من أهداف التنمية المستدامة المقترحة. وتندرج مسائل متصلة بالتجارة في الكثير منها.

١٤ - وأعربت المتكلمة عن رغبتها في تشجيع الدول الأعضاء على تبني رؤية شاملة فيما يختص بالدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة في إنجاز التنمية المستدامة شريطة وجود الظروف المناسبة. وأحد الظروف الرئيسية هو وجود قواعد تجارة متعددة الأطراف تتصف بالعدالة والقابلية للتنبؤ وبالإنصاف والفعالية. وعلى الصعيد الدولي، يمكن أن تؤدي زيادة التناسق مع النظام المتعدد الأطراف الأكبر إلى التقدم في جولة الدوحة. وعلى الصعيد الوطني، يمكن أن يكون لتناسق السياسات التجارية مع السياسات العامة الأخرى دور هام في حفز الآثار الإيجابية للتجارة لصالح التنمية الواسعة القاعدة. ولذلك، يلزم التناسق بين السياسات التجارية، والاجتماعية، وسياسات التشغيل، والسياسات المالية، والتكنولوجية، والصحية، وسياسات الطاقة، والتعليم، والبيئة، والهجرة. ولهذا السبب، عملت المتكلمة على مدار السنة السابقة لضمان أداء المسائل التجارية والمسائل المتصلة بالتنمية دوراً رئيسياً في المناقشات التحضيرية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي جرت في نيويورك. وقد طلب الزملاء في نيويورك وأعضاء الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة من الأونكتاد تيسير الأعمال المتعلقة بوسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكان عمله المتعلق بالتجارة مكوّناً رئيسياً من مكونات الأعمال المذكورة.

١٥ - وفي أثناء العقدين الماضيين، شهدت التجارة الدولية تحولات في الحجم والهيكل والأنماط، وأتاحت فرصاً جديدة وخلقت تحديات جديدة. وأسهمت أوجه التقدم التقني، وانخفاض تكلفة التجارة، ووجود بيئة تجارية منفتحة بصفة عامة، وسلاسل القيمة العالمية، كلها مجتمعة، في حدوث توسع في التجارة العالمية للسلع والخدمات بمعدل خمسة أمثال في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٣. وزادت حصة البلدان النامية من الصادرات السلعية على الصعيد العالمي من ٢٤ في المائة إلى ٤٥ في المائة في الفترة نفسها.

١٦ - وكان الدافع وراء التوسع السريع في صادرات البلدان النامية ازدياد أهمية سلعها المصنوعة منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، مع التوسع والتعمق في التجارة داخل سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية بالاقتران بزيادة مناظرة في التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وسمحت التجارة في سلاسل القيمة العالمية لبعض البلدان، لا سيما في المنطقة

الآسيوية، بالتخصص في مهام معينة تؤدى في قطاع معين بشبكات الإنتاج، مما أتاح فرصاً للتصنيع السريع. وبفعل ظاهرة سلاسل القيمة العالمية، مثّلت تجارة المنتجات الوسيطة أكثر من ٥٠ في المائة من التجارة العالمية.

١٧ - وكان لانتشار الخدمات المتزايد أثر بالغ في إدامة النمو في التجارة العالمية. وللخدمات دور حيوي في مجال التجارة في إطار سلاسل القيمة العالمية وهي تمثل ما مقداره ٤٥ في المائة من قيمة الصادرات السلعية على الصعيد العالمي، نظراً لأن الخدمات المتنوعة تستخدم باطراد كمدخلات في إنتاج السلع وتصديرها. وأسفرت الخدمات الحديثة الموجهة للتصدير والمنطوية على تكنولوجيات معلومات واتصالات، وقطاعات الخدمات المدعومة بتكنولوجيات المعلومات، عن وفورات حجم جمة كما استوعبت العمالة ذات المهارات الرفيعة.

١٨ - وبينما أفادت مثل هذه التحولات كثيراً من البلدان النامية خلقت أيضاً تحديات في مجال السياسة العامة ينبغي أن تعالج من أجل تسخير قوة التجارة لدفع النمو والتنمية وإكسابهما طابعيّ الاستدامة والشمول للجميع. وعلى سبيل المثال، فإن من المهم أن تنظر البلدان في استراتيجيات لإضافة القيمة وتطوير القدرات الإنتاجية المحلية، لا سيما في مجال الخدمات، لكي لا ينتهي الأمر بها إلى التخصص في أنشطة مهارات متدنية وعمالة كثيفة دون أن تمتلك القدرة على التطوير. وللاستفادة من اقتصاد وتجارة خدمات.واعدين، يلزم بناء قدرات إنتاجية محلية، ورأس مال بشري، وبيئة تنظيمية سليمة. وبالنسبة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية، قد يقوي ارتفاع أسعار تلك السلع أنماط التخصص التقليدية ويحبط جهود التنويع الاقتصادي.

١٩ - إلا أنه ما زال متعيناً أن تستعيد دينامية التجارة مسارات النمو السريع المشهودة في السنوات السابقة للأزمة الاقتصادية العالمية. وهي تعكس حالياً استمرار الركود في الطلب على الواردات، في الاقتصادات المتقدمة النمو أساساً. ويبدو أن هذا يوحي بأن نقل مكاسب الكفاءة ما زال يحتاج إلى جهود مدروسة في مجال السياسة العامة لدعم التحولات الهيكلية نحو قدرات إنتاجية قوية واسعة القاعدة، مع إمكان التنويع، والتطوير التكنولوجي، وخلق الوظائف.

٢٠ - وفي هذا السياق، يمكن أن يوفر النظام التجاري الدولي بيئة مؤاتية شاملة تؤدي فيها التجارة دوراً حفازاً لتعزيز التنمية المستدامة. وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف متسم بالعدالة والقابلية للتنبؤ يمثل منفعة عامة عالمية في إطارها يمكن أن تقوم التجارة بدور داعم رئيسي للتنمية.

٢١ - وقد أثرت المفاوضات المطولة والنكسات المتكررة في جولة الدوحة قبل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في بالي على مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهذا ما ازداد وضوحاً بفعل زيادة عمليات التفاوض البديلة الإقليمية والمحدودة الأطراف. ولذلك، كانت للنتيجة التي حققتها المفاوضات في بالي أهميتها في إعادة توليد الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وبذلك أمكن استئناف العمل بشأن مختلف الجوانب التي تنطوي عليها مفاوضات جولة الدوحة.

٢٢ - واتفاق تيسير التجارة شديد الأهمية، لأنه أول اتفاق متعدد الأطراف جرى التفاوض بشأنه في إطار منظمة التجارة العالمية ومن شأنه أن يوضح الإجراءات الجمركية ويحسنها. وتفيد بعض التقديرات أن تنفيذ جميع التدابير المنصوص عليها في الاتفاق تنفيذاً شاملاً سيقلل تكاليف التجارة بنسبة ١٠ في المائة في الاقتصادات المتقدمة وبنسب تتراوح بين ١٣ و ١٥ في المائة في البلدان النامية. وتفادياً لإمكان نشوء صعوبات تنفيذ، يتضمن الاتفاق شكلاً جديداً تماماً من المعاملة الخاصة والتفاضلية، إذ تحدد البلدان النامية

بنفسها الالتزامات التي ستنفذها وفقاً لجداول زمنية متنوعة للتنفيذ. أما المسائل المعلقة التي من قبيل تحديد برنامج عمل ما بعد بالي لاختتام جولة الدوحة، فإن من المحتمل أن يتوقف النظر فيها مؤقتاً.

٢٣ - وتنفيذ مجموعة تدابير بالي على المحك، ولكن مصداقية النظام المتعدد الأطراف وقوته هما أيضاً على المحك. واستهدفت الأعمال التالية للاجتماع الوزاري المعقود في بالي إنشاء نهج متوازن إزاء نفاذ المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق والخدمات، مع إعادة تأكيد مركزية البُعد الإنمائي والتركيز على تعريف النتائج المتوخاة. وثمة إمكانية تتمثل في تعديل أعضاء منظمة التجارة العالمية نهوجهم التفاوضية ومعالجة المسائل المتصلة بالسياسة العامة التجارية الناشئة التي تؤثر باطراد على الاحتمالات التجارية والإنمائية للبلدان النامية، التي من قبيل ازدياد مستوى وتقلب أسعار الأغذية والسلع الأساسية الزراعية، إلى جانب الشواغل المتعلقة بسبل العيش في الأرياف.

٢٤ - وينبغي ألا تصرف الصعوبات الراهنة الأنظار عن دور النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه منفعة عامة عالمية. وما تزال قواعد منظمة التجارة العالمية القائمة تردع الحمائية والتمييز في مجال التجارة الدولية. وتواصل البلدان الاعتماد على آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية كي تحل مشكلاتها مع البلدان الأخرى. وبانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية كآخر عضو فيها، يواصل النظام التجاري المتعدد الأطراف تحركه صوب العالمية.

٢٥ - وبينما لا يشكك أحد في طبيعة النظام التجاري المتعدد الأطراف، فإن من المؤكد أن النظام يواجه تحديات فيما يتعلق بتعزيز أهميته ومصداقيته بتحقيق نتائج في جولة الدوحة وبتعزيز بنيانه ليستجيب على نحو أفضل للحقائق الاقتصادية المتغيرة وللتحديات العالمية. وقد اقتُرحت مسائل شتى متصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف لإدراجها في خطة المستقبل. وعلى سبيل المثال، ظهرت دعوة إلى زيادة تحرير التجارة نظراً لازدياد انتشار التجارة في سلاسل القيمة العالمية. وهذا يجب تقييمه على ضوء الحقيقة المتمثلة في أن السياسات التعريفية والصناعية ما تزال تستخدم في البلدان النامية لبناء القدرة الإنتاجية، وحفز التحويل الهيكلي، وتعزيز التطوير في نطاق سلاسل القيمة العالمية.

٢٦ - وثمة اقتراح آخر يتمثل في ضرورة تحديث قواعد منظمة التجارة العالمية كي تعكس على نحو أدق ازدياد تفاعل التجارة مع السياسات العامة الأعم. وقد ظهرت منازعات تجارية جديدة جراء مثل هذا التفاعل، وذلك من قبيل الصلة بين التجارة من ناحية والنمو الأخضر وتغيُّر المناخ من ناحية أخرى؛ والصلة بين التجارة والأمن الغذائي؛ وبين التجارة والطاقة؛ وبين التجارة وأسعار الصرف. ويلزم التفكير بحرص في الطريقة التي بفضلها يمكن أن يصبح النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر استجابة للشواغل الناشئة لدى البلدان النامية، والطريقة التي بفضلها يمكن تعزيز وظيفة التفاوض في وجود عمليات تفاوض محدودة الأطراف وإقليمية موازية.

٢٧ - ويؤيد الأونكتاد بشدة تحسين الإدماج في الاقتصاد العالمي فيما يختص بدوله الأعضاء، لا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وإدماج البلدان النامية وقدرتها التنافسية لا يمكن تحقيقهما بمجرد اللجوء إلى التزاماتها التعاهدية بل يمكن تحقيقها أيضاً عن طريق الدعم التكميلي من الأونكتاد كي تستفيد من الإمكانية المتاحة للنفاذ إلى الأسواق.

٢٨ - وازدياد شيوع اتفاقات التجارة الإقليمية يمثل تطوراً جديداً هاماً. وحتى حزيران/يونيه، كان نحو ٥٨٥ إخطاراً قد قُدم إلى منظمة التجارة العالمية، منها ٣٧٩ إخطاراً بسريان المفعول. وفي ٢٠١٢، كان كل بلد من البلدان

المتقدمة النمو يتمتع بالنفاذ التفاضلي إلى ٢٣ بلداً في المتوسط، وكان نحو ٦٠ في المائة من تجارتها مشمولاً باتفاقات تجارة إقليمية من نوع ما.

٢٩ - واتفاقات التجارة الإقليمية الجديدة تختلف نوعياً عن الاتفاقات السابقة من حيث النطاق والتكوين والعمق. وهي موجهة نحو التكامل الأعمق الشامل، مع تركيز تنظيمي شديد يستهدف توفير نهج عملي لسلاسل القيمة الإقليمية لضمان بيئة اتجار بلا رسوم وبلا حواجز جمركية. وهي تضم طائفة من التدابير التنظيمية تطبق فيما وراء الحدود، وتشمل الاستثمار، وسياسة المنافسة، وحركة رأس المال، وحقوق الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية.

٣٠ - وكان لنشوء ما يسمى الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة، التي تشمل في معظم الأحيان نسبة كبيرة من التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي، أثر منظومي عميق. ونظراً لأنها تدفع إلى تعميق التحرير وإحداث مواءمة تنظيمية متقدمة للغاية، يمكنها أن تزيد التأثير على الحوافز الدافعة إلى تعددية الأطراف. إلا أن هناك خطراً يتمثل في احتمال تناسي البلدان النامية الأصغر والأضعف، لأنها يجب أن تواجه التحدي المتمثل في كفالة محتوى مناسب وإيقاع مناسب وتسلسل مناسب في عملية التحرير لديها وأيضاً في إحداث توازن بين أهداف فتح الأسواق، من ناحية، والمرونة في تصميم وتنفيذ تدابير لبناء القدرات الإنتاجية الأساسية، من ناحية أخرى.

٣١ - ويلزم التلاقي بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية ضماناً للتوصل إلى مزيج أمثل من الترتيبين كليهما من شأنه تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى رقابة متعددة الأطراف تتسم بالقوة وإلى انضباط فعال، يشمل وضع معايير حد أدنى للأحكام التنظيمية الإقليمية.

٣٢ - السيدة ريتشاردز (جامايكا)، تكلمت باسم الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، فقالت إن تقرير الأمين العام المتعلق بالتجارة والتنمية (A/69/179) يلقي الضوء على الحقيقة القائلة بأن الدينامية التي اتسمت بها التجارة الدولية قبل الأزمة الاقتصادية العالمية لم تَعُدْ حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، يعالج التقرير التوسع الضئيل للغاية في حجم التجارة في السنوات الأخيرة، حيث سجل عام ٢٠١٣ واحداً من أضعف المعدلات منذ عام ٢٠٠٠. ويؤمل أن يتحقق التنبؤ القائل بتواصل النمو المتسارع الراهن في عام ٢٠١٥.

٣٣ - وما تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة بتحرير التجارة، وهي مستمرة في تعميق التجارة البينية عن طريق السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية، اللذين أوجدا نظاماً للاتجار في السلع والخدمات، وحرية حركة رأس المال، والحق في الاستقرار والتنقل الحر للأشخاص داخل الجماعة الكاريبية. وقد جعل انفتاح الجماعة الكاريبية أعضاءها في حالة ضعف شديد أمام تقلبات الاقتصاد العالمي، بما فيها الآثار المستمرة للأزمة الاقتصادية العالمية. وتدرك الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ضعفها إزاء طائفة من الصدمات الاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تمحو مكاسبها الإنمائية. وأي اتفاق تجاري ثنائي أو إقليمي أو دولي تنضم إليه الجماعة الكاريبية أو دولها الأعضاء يجب أن يحتوي على مكوّن إنمائي قوي.

٣٤ - ومبادرة المعونة لصالح التجارة تمثل آلية مفيدة للنهوض بنهج كلي إزاء القدرة التنافسية ونمو التجارة يتجاوز النفاذ إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، اعتمدت الجماعة الكاريبية 'استراتيجية الجماعة الكاريبية الإقليمية المتعلقة بالمعونة لصالح التجارة' كجزء من جهود المنطقة لتعزيز قدرتها على الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف. والإدراج الفعال في النظام المتعدد الأطراف لا يقتضي مجرد النفاذ إلى الأسواق بل يقتضي أيضاً بناء

القدرات، وتنمية البنية الأساسية، وتعزيز الارتباط بين الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين.

٣٥ - وعلى الرغم من التحديات، تظل الجماعة الكاريبية مقتنعة بأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف متسم بالانفتاح وشمول الجميع والشفافية وعدم التمييز والاستناد إلى القواعد والانطواء على مكوّن إنمائي قوي أمر أساسي للإنجاز العام للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الإيمان يُهتدى به عند وضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتسم بطابع تحويلي وتفيد مواطني الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

٣٦ - وإذا أخذنا في الحسبان الدور المركزي للتجارة كوسيلة للتنفيذ فإن هذا سيزيد من احتمالات النجاح في تشكيل وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، ترحب الجماعة الكاريبية بإدراج الأهداف المتصلة بالتجارة في أهداف التنمية المستدامة المقترحة، وهي تتطلع إلى موالاة المناقشات بشأن التجارة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده عام ٢٠١٥. وعند تنفيذ عمليات ما بعد عام ٢٠١٥، من المهم أن نظل واعين بالعمل الذي لم يكتمل في جولة الدوحة الإنمائية. وبينما يظل إبرام حزمة تدابير بالي إنجازاً جديراً بالذكر، ما يزال متعيناً عمل الشيء الكثير، فيما يختص بالتنفيذ التام للاتفاقات المتوصل إليها في بالي وفيما يختص باختتام المفاوضات في مجالات من قبيل تجارة الخدمات وبرنامج العمل لصالح الاقتصادات الضعيفة الصغيرة.

٣٧ - السيد غريفين (أستراليا)، تكلم باسم مجموعة كيرنز المؤلفة من عشرين بلداً مصدِّراً للمنتجات الزراعية، فقال إن إصلاح تجارة المنتجات الزراعية يمثل مهمة لم تكتمل. وفي اجتماع عُقد أثناء مؤتمر بالي الوزاري، ناقش وزراء مجموعة كيرنز بيئة السياسة التجارية الدولية، والمفاوضات الزراعية بجولة الدوحة، والرغبة المشتركة لدول مجموعة كيرنز في مواصلة جهود إصلاح سياسة تجارة المنتجات الزراعية، والبُعد الإنمائي لإصلاح الزراعة، والأمن الغذائي.

٣٨ - وقد أشارت مجموعة كيرنز في مناسبات عديدة إلى أهمية الزراعة للتنمية. ففي بلدان نامية كثيرة ما تزال نسبة كبيرة من السكان تعتمد إلى حد بعيد على الزراعة كمصدر للدخل. وتود مجموعة كيرنز أن تعالج أوجه الاختلال العالمية والتشوهات الحادثة في تجارة المنتجات الزراعية على الصعيد العالمي، سواء في مجالات النفاذ إلى الأسواق، أو في الدعم المحلي، أو في المنافسة في مجال التصدير. ومن المهم معالجة هذه التشوهات، لا لمجرد إنشاء مزيد من أوجه الكفاءة السوقية والإشارات السعرية الأفعل لصالح المزارعين والمستثمرين في الزراعة، بل أيضاً كوسيلة للإسهام في زيادة الأمن الغذائي.

٣٩ - وتفيد تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن سكان العالم سيزدادون إلى تسعة بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وأن الإنتاج الزراعي تلزم بالتالي زيادته بنسبة ٧٠ في المائة. وهذا يجب تحقيقه بصورة مستدامة، في سياق ضغوط اقتصادية وبيئية واجتماعية متعاظمة. ونمو الإنتاج الغذائي لتلبية ذلك الطلب لن يحدث بالضرورة في الأماكن التي يتنبأ بأن يزداد عدد السكان فيها. ولهذا السبب، ستؤدي التجارة دوراً بالغ الأهمية في معالجة الاحتياجات التغذوية. ويلزم مزيد من الاستثمار في الزراعة في الأماكن التي تطغى فيها تحديات انعدام الأمن الغذائي.

٤٠ - ولأن إصلاح السياسة التجارية بالغ الأهمية لمعالجة الأمن الغذائي، فقد سعت مجموعة كيرنز إلى الإصلاحات عن طريق مفاوضات الدوحة الزراعية. ومن دواعي القلق أن أوجه الاختلال والتشوهات في مجال الزراعة ما تزال أكبر كثيراً من أوجه الاختلال والتشوهات في مجال السلع الصناعية.

٤١- ويريد المجتمع الدولي وأعضاء مجموعة كيرنز أن تنجز منظمة التجارة العالمية بشروط محددة، كي يتقدم إصلاح تجارة المنتجات الزراعية بطريقة تراعي الأهداف الإنمائية لكافة الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الأشد ضعفاً. وتمثل نتائج بالي خطوة هامة في هذا الصدد. وستواصل مجموعة كيرنز منح الأولوية لجهودها الرامية إلى إزالة أوجه دعم الصادرات، التي تلحق بالبلدان النامية ضرراً بالغاً. ومن غير المقبول أن تظل التدابير المشوهة للتجارة تستهدف المنتجات الزراعية على مدى أكثر من نصف قرن بعد إلغائها فيما يختص بالمنتجات الصناعية.

٤٢ - السيد حنيف (ماليزيا)، تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقال إن النشاط الاقتصادي قد تباطأ في البلدان النامية في مطلع ٢٠١٤ نظراً لاستمرار الأزمة المالية والاقتصادية، التي كان لها تأثير عنيف على الإيرادات الآتية من الصادرات، والحواجز التجارية، وتمويل التجارة، والاستثمار. وفي عام ٢٠١٣، نمت اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا ككل بنسبة ٥,١ في المائة. ويتوقع أن يقل النمو إلى ٤,٧ في المائة عام ٢٠١٤، جراء عمليات التكيف المحلي في دول أعضاء معينة في الرابطة. وعلى الرغم من ذلك، أسهمت تدابير دعم النمو في الصين، وتخفيف حدة التكيف المحلي في الاقتصادات الكبيرة ذات الدخل المتوسط في الرابطة، وزيادة الطلب العالمي على الصادرات في تعزيز النشاط الاقتصادي بالمنطقة. وقد ازداد الاستثمار المباشر الأجنبي عام ٢٠١٣ إلى ١٢٢,٤ بليون دولار مقابل ١١٤,٣ بليون دولار عام ٢٠١٢، ولكن الرابطة ما تزال متيقظة للمخاطر الهبوطية، التي من قبيل زيادة انكماش الطلب الخارجي، وتشديد شروط التمويل على الصعيد العالمي، وارتفاع أسعار النفط، وتقلب تدفقات رأس المال العالمي.

٤٣ - وفي مواجهة البلبلة العالمية الراهنة، تؤكد الرابطة أهمية تعزيز السلامة المالية للتنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد، تستمر الرابطة في تسريع وتعميق الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، وتعزيز الطلب المحلي والتشغيل، ومقاومة الحمائية، وتزيد تعزيز التجارة والاستثمار. وفي اجتماع عقده مؤخراً وزراء الاقتصاد في الدول الأعضاء في الرابطة، استعرض هؤلاء الوزراء التقدم المحرز بشأن التكامل بين كافة الدول الأعضاء في الرابطة وفيما بينها فيما يختص بتجارة السلع والخدمات والاستثمار. كما ناقشوا التعاون الإقليمي من حيث علاقته بالمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، والملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وحماية المستهلكين، والارتباط بين القطاعين العام والخاص. وقد جرت مشاورات دورية بين وزراء اقتصاد الدول الأعضاء في الرابطة ونظرائهم في كافة الشركاء الداخلين في حوار مع الرابطة، بهدف زيادة تعزيز الشراكات وتشجيع اندماج الرابطة التام في الاقتصاد العالمي.

٤٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤،كانت نسبة تنفيذ مخطط الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أكثر من ٨٠ في المائة، ويتوقع الاكتمال التام للمخطط بنهاية عام ٢٠١٥. ومع اقتراب ذلك التاريخ، يتوقع أن تؤدي الاستراتيجية الرامية إلى إدماج البلدان النامية في سلاسل القيمة الإقليمية إلى تقوية وتوسيع مبادرات التكامل الإقليمي القائمة. كما شرع أعضاء الرابطة في رؤية لما بعد عام ٢٠١٥ تتمثل في تعميق التكامل الاقتصادي. وقد عجَّلوا بارتباطهم بالاتفاقات التجارية الإقليمية. وتمثل منطقة التجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين أضخم اتفاق تجاري إقليمي في العالم، إذ يضم ثلث سكان العالم.

٤٥ - وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا مجدداً التزامها بدعم نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعالمية ويستند إلى القواعد ويتصف بالانفتاح وعدم التمييز وبالإنصاف؛ وهي

تدعو منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات ذات الصلة، ومنها الأونكتاد، إلى مواصلة رصد السياسات الحمائية وتقييم أثرها على البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يشدد أعضاء الرابطة على أهمية تنفيذ كافة جوانب مجموعة تدابير بالي بطريقة متوازنة، عن طريق عملية تفاوض شاملة للجميع ومراعاة أولويات الدول النامية. وأهمية تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية هي واحدة من البديهيات. ومن المهم العمل سوياً وتنسيق الجهود لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام الشامل للجميع المتسم بالإنصاف.

٤٦ - السيد زينسو (بنن)، تكلم باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً، فقال إن إدماج البلدان الأقل نمواً في نظام تجاري دولي يتوسع توسعاً مشهوداً لم يسفر عن نتائج ذات شأن. والبلدان الثمانية والأربعين الأعضاء في المجموعة تمثل ١٢ في المائة من مجموع سكان العالم وأسهمت بـ ١,١١ في المائة من التجارة السلعية العالمية في عام ٢٠١١. وقد حدث تباطؤ شديد في توسع تجارتها عام ٢٠١٢، إذ بلغت القيمة الكلية لصادرتها السلعية والخدمية ما يعادل ٢٣٢,٧ بليون دولار. وهذا يمثل زيادة لا تزيد عن ٧ في المائة، بالمقارنة بـ ٢٤ في المائة هي نسبة الزيادة المسجلة عام ٢٠١١. وبينما كانت حصتها من الصادرات ٢,٥ في المائة عام ١٩٦٠، لم تقترب حصتها الراهنة مجرد اقتراب من المعدل المستهدف لعام ٢٠٢٠، البالغ ٢ في المائة. وتتيح غالبية البلدان المتقدمة النمو لأقل البلدان نمواً النفاذ التام أو ما يقرب من النفاذ التام، إلى أسواقها، ولكن ما زال متعيناً عليها تنفيذ ما نصَّت عليه خطة الدوحة للتنمية من نفاذ مقترن بالإعفاء من الرسوم ومن نظام الحصص تنفيذاً تاماً. وينبغي إدراج مصالح وصعوبات أقل البلدان نمواً في صميم خطة الدوحة للتنمية بهدف إدماج تلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤٧ - ويجب موالاة تحسين أحكام نفاذ أقل البلدان نمواً إلى الأسواق كما يجب جعل تلك الأحكام أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر استدامة بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المتبقية، وتبسيط قواعد المنشأ، والتوسع في قائمة المنتجات المشمولة [بنظام الأفضليات المعمم]، وتبسيط الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بشتى ترتيبات النفاذ إلى الأسواق. وعلى البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد بتوفير النفاذ إلى الأسواق بطريقة قابلة للتنبؤ ودون رسوم ودون خضوع لنظام الحصص أن تفعل ذلك فوراً وعلى أساس دائم فيما يختص بكافة المنتجات الناشئة من كافة البلدان الأقل نمواً، حتى قبل اختتام جولة الدوحة. وينبغي أن يكون هناك إطار زمني محدد تحديداً واضحاً وإجراء محدد تحديداً واضحاً لتحقيق نفاذ هذه البلدان للأسواق بنسبة ١٠٠ في المائة. وتدعو أقل البلدان نمواً إلى التنفيذ التام للمقرر الوزاري المتعلق بنفاذ أقل البلدان نمواً للأسواق مع الإعفاء من الرسوم ومن الخضوع لنظام الحصص، وهذا المقرر جزء من مجموعة تدابير بالي.

٤٨ - وتحتاج قواعد المنشأ إلى إصلاح معتبر. وقد صيغت القواعد الراهنة في سبعينيات القرن العشرين و لم تتغير كثيراً منذ ذلك الحين، بينما تغيَّر عالم التجارة بدرجة كبيرة. وتلك القواعد تستند إلى افتراض أساسي مفاده أن البلدان المستفيدة ينبغي تشجيعها على تعزيز صناعاتها، وهذا أمر لم يحدث، بل إن ما حدث هو وجود اتجاه إلى عولمة الإنتاج. وقد فشل تكيف قواعد المنشأ مع هذا الاتجاه. ولهذا، نهيب بالدول الأعضاء أن تنفذ قواعد المنشأ التفاضلية الموضوعة في بالي لصالح أقل البلدان نمواً وأن تطور أُطر عملها بما يتمشى مع المقرر، لزيادة تمكين أقل البلدان نمواً من الاستفادة على نحو معقول من الأفضليات الممنوحة لها.

٤٩ - ويمتلك قطاع الخدمات إمكانات هائلة. إلا أن الخدمات التجارية، لا تمثل سوى ١٠ في المائة من مجموع صادرات أقل البلدان نمواً، أي ما يقرب من نصف المتوسط العالمي، كما أن حصة الخدمات من مجموع الصادرات أقل

مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. ومن دواعي القلق الشديد أن فئة مورّدي الخدمات، التي تتمتع فيها أقل البلدان نمواً بميزة نسبية، تخضع لقيود شتى عند التماس الدخول إلى بلدان أخرى. ولذلك، يُطلب إلى الدول الأعضاء أن تؤيد نفاذ قرار بالي الوزاري المتعلق بتطبيق الإعفاء المتعلق بالمعاملة التفضيلية للخدمات ومورّدي الخدمات من أقل البلدان نمواً. ويمكن مساعدة أقل البلدان نمواً على توسيع قاعدة صادرتها في مجال الخدمات إذا منحت أفضليات ذات جدوى تجارية لخدماتها ومورّدي الخدمات المنتمين لها. وينبغي تقديم المعلومات بهذا الصدد سنوياً إلى مجلس تجارة الخدمات. وينبغي أيضاً إزالة كافة الحواجز الحائلة دون النفاذ إلى الأسواق، بما فيها الحواجز التنظيمية والإدارية المحلية وغير ذلك من التدابير التي يمكن أن تعرقل صادرات الخدمات الحالية أو المحتمل تصديرها من أقل البلدان نمواً.

٥٠ - وتواجه أقل البلدان نمواً تكاليف هائلة مرتبطة بعبء التكيف، ومعظمها ناتج عن تناقص الأفضليات، وفقدان الإيرادات الآتية من التعريفات وفقدان فرص العمل. ويتمتع نحو ٨٣,٤ في المائة من صادرات تلك البلدان بالنفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو معفاة من الرسوم ومن الخضوع لنظام الحصص. إلا أنه نظراً لأن ٧٩,٧ في المائة من صادرات البلدان النامية الأخرى تتلقى معاملة تعفيها من الرسوم فإنها لا تتمتع حالياً بمعاملة تفضيلية بالمقارنة بمنافسيها وينبغي تعويضها عن تناقص الأفضليات.

٥١ - ويجري باطراد تهميش أقل البلدان نمواً في مجال التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وللتصدي لأوجه الاختلال، ينبغي أن يتيح العالم المتقدم النمو لصادرات تلك البلدان إمكانية النفاذ إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن الخضوع لنظام الحصص بصورة لها مغزاها من الناحية التجارية. وإزالة الحواجز التجارية ليس كافياً. وهذه البلدان تواجه تحديات شاقة في مجال التصدير، وهذا يعزى في المقام الأول إلى شدة تركيز الصادرات وقد انخفضت حصة تدفقات المعونة الإجمالية لصالح التجارة بنسبة ٢ في المائة عام ٢٠١٢ وبلغت ١٣,١ بليون دولار، أي ٢٤ في المائة من المجموع. وينبغي أن تتلقى أقل البلدان نمواً ما لا يقل عن نصف المعونة المخصصة لصالح التجارة، مما يؤدي إلى دعمها لتبني قدراتها في مجاليّ الإمداد والتصدير، بما في ذلك البنية الأساسية، والتصنيع، والتطوير المؤسسي، وتنويع الصادرات. ومن المهم إلى حد بعيد زيادة المساهمات، على أساس تقديمها لسنوات متعددة، إلى الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل المعزز.

٥٢ - وقد تأثرت الزراعة، التي هي مكوّن أساسي لاقتصادات أقل البلدان نمواً، بتدابير الدعم المشوهة للتجارة التي تنفذها البلدان المتقدمة النمو. وينبغي تطبيق مقرر بالي الوزاري المتعلق بإنشاء آلية رصد للمعاملة الخاصة والتفاضلية تطبيقاً فعالاً لتعزيز فعالية تنفيذ الأحكام الخاصة والتفاضلية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعددة الأطراف والمقررات الوزارية ومقررات المجلس العام.

٥٣ - وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى الحصول بشكل تام على التكنولوجيا الحديثة والدراية الفنية بسعر معقول. ويساهم نظام الملكية الفكرية الدولي الراهن في زيادة التوسع في اللاتوازن المعرفي القائم بين تلك البلدان وغيرها من البلدان. ومن الضروري وجود نظام ملكية فكرية يساعد أقل البلدان نمواً مساعدة حقيقية فيما يختص بتحقيق أهدافها الإنمائية. وفي هذا الصدد، فإن قرار مجلس منظمة التجارة العالمية القاضي بتمديد الفترة الانتقالية المقررة بموجب المادة ١-٦٦ من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حتى تموز/يوليه ٢٠٢١ يمثل خطوة إيجابية. ويجب على الدول الأعضاء أن توافق على المعايير، بما فيها تعريف نقل التكنولوجيا، فضلاً عن الشكل المحسن للإبلاغ بموجب المادة ٢-٦٦ من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

٥٤ - وينبغي أن يمتنع أعضاء منظمة التجارة العالمية عن إثارة مسائل غير متعلقة بالتجارة أثناء المفاوضات مع البلدان الأقل نمواً المنضمة إلى المنظمة. وفي هذا الصدد، دُعي إلى إنشاء آلية إلزامية لتسريع انضمامها، على أساس المبادئ التوجيهية المتفق عليها المعتمدة عام ٢٠٠٢، مما يسمح للبلدان المنضمة بأن تفي بالتزامات مكافئة لمستوى تنميتها.

٥٥ - السيد الكواري (قطر): قال إن مستقبل التجارة والتنمية يعد مسألة بالغة الأهمية ببلده. وقد استضافت قطر الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو المنظمة التي يتشرف برئاستها. وأسفرت تلك الدورة عن 'تفويض الدوحة' الذي يضاف إليه 'منار الدوحة' على هيئة الإعلان السياسي للدورة المذكورة، وهما يقدمان سوياً الخطوط الإرشادية للأونكتاد في أعمالها. وأثبتت الدورة أنه يمكن حتى في الأوقات العصيبة الوصول إلى اتفاق وجسر الهوة بين وجهات النظر المتباينة، وأن التنمية تظل أولوية ملحة لدى المجتمع الدولي.

٥٦ - وفي خمسينية الأونكتاد هذا العام، يبدو مناسباً أن نتذكر أنه على الرغم من التغير الجذري لعالمنا اليوم مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٦٤ استفدنا من عدم تغير طبيعة مؤشرات كالتدفقات والصرف والتحديات الإنمائية وظلت إلى حد بعيد جزءاً من المشهد العام المتعدد الأطراف. لزم إرادة سياسية قوية وتوافق في الآراء لتحقيق النجاح في بيئة معقدة سياسياً واقتصادياً. وقد استضافت قطر الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التراث العالمي في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وبذلك بعثت برسالة قوية بشأن ربط الثقافة بالتنمية المستدامة. وفي تلك المناسبة قدمت قطر دعماً بمبلغ ١٠ ملايين دولار لصندوق التراث العالمي على أساس مواجهة الطوارئ.

٥٧ - ويمكن للأونكتاد، عن طريق دورها التقليدي كحاضنة للأفكار وبوصفها مكاناً آمناً لتبادل وجهات النظر بصراحة وصدق ولاستكشاف الحلول الممكنة، أن تخلق الزخم اللازم للدفع إلى الأمام في مواجهة مجموعة من الحواجز والتعقيدات المنهجية. إلا أن لغة الخطاب وتعدد الأطراف أصبحت في السنوات الأخيرة لغة مواجهة. وما نحتاجه الآن هو ثقافة جديدة في العلاقات متعددة الأطراف، لا سيما في الأمور الاقتصادية. والتنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالتنمية الثقافية، وهو ما يتضح في أدبيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لا سيما في مجال حماية التراث المادي وغير المادي. فالتراث غير المادي ليس مفاهيم مجردة بل هو ممارسات يومية ضاربة في القدم ولها صلات مباشرة بالحياة اليومية المادية والفكرية للناس. وتمثل حماية التراث غير المادي إسهاماً مباشراً في تنشيط مستوى معيشة المجموعات المحلية. وبالتالي، فقد سجلت قطر فن الصقارة في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل. وأن تكون الثقافة التنموية الجديدة ثقافة التزام وود و ''التفات إلى الآخر''، كما ينبغي أن تكون ثقافة ترضي كل الأطراف لكي تبني إحساساً مشتركاً بأن النجاح ملك الجميع. إن الآخر الذي يجب الالتفات إليه هو كل البشر، بما فيهم الصغار والكبار. واحتياجات الآخر تشمل التعليم. ولذلك، أطلقت دولة قطر مبادرة تعليم تستهدف الرد على السؤال المتعلق بكيفية حصول الأطفال، حتى الأطفال الذين في المجتمعات البعيدة الأكثر فقراً، على حقهم في التعليم الأساسي الذي هو حق من حقوق الإنسان.

٥٨ - وتعتزم حكومته تقديم الدعم إلى سلسلة مبادرات تستهدف تغيير ثقافة التفاوض في الأونكتاد وتعزيز إنجازاته المتوخاة عن طريق التعاون وعن طريق المواجهة، وعن طريق التفاهم والتراحم، لا عن طريق التشدد العقائدي والعدوان.

٥٩ - السيد ريادي (إندونيسيا): قال إنه في السنوات التي انقضت منذ الأزمة المالية التي شهدتها فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تعيَّن على البلدان أن تتكيف مع تدني مستويات النمو، والركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان الحفاظ على التنمية المستدامة. وقد نقحت إندونيسيا توقّعها لنمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة المقبلة، ثم تعيَّن عليها إحداث مزيد من عمليات التكيف، نظراً لاحتمال ارتفاع معدلات العجز المالي.

٦٠ - وعلى الرغم من وجود عدد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي مؤشرات قدمها مصرف التنمية الآسيوي، هناك عوامل معينة يمكن أن تقلل احتمالات النمو والتجارة الإقليميين. أولها أن استهلاك الطاقة في المنطقة يمثل خمسيّ إمدادات الطاقة في العالم ويتوقع له الازدياد. وما لم يوجد حل مستدام بشأن الطاقة، سوف تنشأ المتاعب للتجارة والنمو الاقتصادي مستقبلاً.

٦١ - وثانيها أن الفساد عامل هام. إذ أن افتقاد ممارسات الأعمال التجارية للشفافية والقابلة للتنبؤ يحد من قوة النشاط التجاري. كما أن لدى عدد كبير من الاقتصادات النامية في المنطقة تقييمات سيئة فيما يتعلق بالفساد. وفيما يختص بإندونيسيا، فإن مكافحة الممارسات الفاسدة والقضاء عليها في جميع المستويات، الأمر الذي يشمل اتخاذ إجراءات قانونية قاسية ضد المجرمين، ظلا يمثلان أولوية عليا. ورغم الصعوبات التي تواجه في تنفيذ مثل هذه التدابير في بلد يتألف من ١٧ ٠٠٠ جزيرة، جرى تكليف مكاتب في المقاطعات بمهمة العمل على تحسين مناخ الاستثمار وعملية الترخيص.

٦٢ - وثالثها أن الافتقار إلى آليات محسنة تقوم بتمويل الصادرات وإلى بيانات موثوقة بشأن السلع ظل يمثل عقبة في نظام التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي إدراج التمويل لصالح التجارة فيما بين بلدان الجنوب كواحدة من المسائل التي ستناقش مناقشة مستفيضة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا عام ٢٠١٥.

٦٣ - السيد قادر (ماليزيا): قال إن النمو البطيء في التجارة الدولية للسلع والخدمات في عام ٢٠١٣، الذي سجل أبطأ المعدلات منذ عام ٢٠٠٢، يشير بوضوح إلى استمرار آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وتحققت بعض السيطرة على الموقف حيث زادت صادرات البلدان النامية بمعدل أسرع من معدل زيادة صادرات البلدان المتقدمة النمو، ولكن هذا لم يحدث إلا في عام ٢٠١٤. وقد حان الوقت لزيادة قدرة البلدان النامية على الاشتراك في مجال التجارة العالمية وزيادة دور منظمة التجارة العالمية في ضمان النمو الاقتصادي بتهيئة بيئة تجارة عالمية تتسم بالتحرر والشفافية والقابلية للتنبؤ.

٦٤ - وقد زاد إجمالي تجارة ماليزيا بنسبة ٤,٢ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بالمقارنة بنفس الشهر في عام ٢٠١٢، وذلك أساساً بفضل زيادة التجارة مع الشركاء الإقليميين والعالميين، الذين من قبيل بلدان منظمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والصين، وألمانيا، والولايات المتحدة. وقد ازدادت صادرات البلد العالمية بنسبة ٥,٦ في المائة وزادت الصادرات إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا بنسبة ٦,٣ في المائة في الفترة نفسها، وهذا يعزى أساساً إلى زيادة الصادرات من المنتجات الكهربائية والإلكترونية والنفط الخام، والآلات، والأجهزة الكهربائية وقطع غيارها، والمنتجات المعدنية والكيميائية. وزاد إجمالي الواردات بنسبة ٢,٨ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٢.

٦٥ - ويمكن أن يساعد الاختتام السريع لجولة الدوحة على التقليل من التدابير الحمائية والإسهام بصورة كبيرة في تحقيق نمو أكثر إنصافاً وشمولاً للجميع. وقد تحرك المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في الاتجاه السليم.

وتدعو الحاجة إلى إجراء نقاش أكثر تركيزاً يستهدف ضمان نتائج ملموسة في المؤتمر الوزاري المقبل.

٦٦ - ويمكن أن تحتل مسألة التجارة وإصلاح النظام المالي الدولي أولوية عليا في الخطة الدولية، لتكميل أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهاتان المسألتان مرتبطتان أشد الارتباط بثروة الأمة ولها تأثيرها المباشر على قدرة الأمة على القضاء على الفقر.

٦٧ - السيد نارانغ (الهند): قال إن للتجارة الدولية أهمية جد حيوية في ظروف التعافي العالمي الهش وتوقف احتمالات نمو أكبر الاقتصادات عن أن تؤدي التجارة والاستثمار ونظام تجاري منفتح قائم على القواعد ومتسم بالشفافية وعدم التمييز دوراً هاماً في استعادة النمو العالمي. ومع تقدم المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تمثل الإمكانات الكاملة التي تنطوي عليها التجارة الدولية قاطرة للنمو وأداة للتنمية المستدامة ينبغي أن يطلق عقالها.

٦٨ - ويمثل اتجاه التجزؤ المتزايد في الآونة الأخيرة الذي يعمل لصالح العمليات الإقليمية والمحدودة الأطراف تحدياً لمركزية النظام التجاري المتعدد الأطراف ومصداقيته. ويجب أن يصبح النظام التجاري الدولي أكثر إنصافاً وأكثر توجهاً نحو التنمية لكي تستفيد البلدان النامية من التجارة الدولية. والإرادة السياسية الجماعية ضرورية لإحداث تصويبات في وقتها المناسب لتصحيح الاختلالات التي تشوب النظام وقواعده، وذلك لضمان عمل منظمة التجارة العالمية بتراهة لمصلحة أعضائها كافة، لا لمصلحة قلة مختارة فقط.

٦٩ - وبينما توجد حاجة ملحة إلى اختتام جولة الدوحة يجب أن يكون واضحاً أن الجولة لا تتعلق بإدامة أوجه الخلل الهيكلية في التجارة العالمية، لا سيما في مجال الزراعة، ولا تتعلق بالتفاوض على تأمين سبل العيش وحد الكفاف لمئات الملايين من المزارعين. بل هي بالأحرى جولة بشأن إتاحة فرص جديدة ونمو اقتصادي للبلدان النامية في كافة القطاعات ومعاونة جهود البلدان النامية الرامية إلى توفير الأمن الغذائي ووضع حد للفقر.

٧٠ - وذكر أن حكومته ملتزمة بالقرارات المتخذة في بالي، بما فيها القرار المتعلق بتيسير الإدارة. وقد وقّعت الهند على كافة قرارات بالي وليست لديها النية للتراجع عنها. إلا أن القلق يساورها بشأن التقدم الحادث بشأنها بدرجات متباينة. إذ يوجد تركيز شديد على تيسير التجارة، ولكن لا يوجد التزام مماثل بشأن قرارات بالي الأخرى، لا سيما القرار المتعلق بالأمن الغذائي. فالأمن الغذائي له أهميته الرئيسية في القضاء على الفقر وبلوغ التنمية المستدامة وهو على أقل تقدير لا يقل إلحاحاً عن المسائل الأخرى. ومن المفارقات أنه بينما يمثل الأمن الغذائي أولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ويحتل مكانة بارزة ضمن أهداف التنمية المستدامة يوجد تردد في معالجة المسألة كجزء من قواعد التجارة العالمية. ويلزم حل دائم، ينطوي على إحداث تغييرات في قواعد منظمة التجارة العالمية، إذا دعت الضرورة لذلك. ويجب معالجة هذه المسألة في نفس الإطار الزمني الذي تعالج فيه القرارات الأخرى المتخذة في بالي. ولقد جرى التفاوض على نتائج بالي كحزمة واحدة ويجب الانتهاء منها بالطريقة نفسها. ولدى البلدان النامية التي من قبيل الهند حرية تتيح لها استخدام الاحتياطيات الغذائية لإطعام فقراءها دون أن تتهددها الجزاءات.

٧١ - السيد ملوك (المغرب): قال إن اتفاق تيسير التجارة المبرم في بالي، الذي هو أول اتفاق من نوعه منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية، يعد اتفاقاً تاريخياً. ومن الأهمية بمكان تنفيذ حزمة تدابير بالي وإنهاء المأزق الراهن الذي يمكن أن يؤثر على مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويجب إحداث تقدم أيضاً بشأن المسائل الأخرى المتصلة بخطة الدوحة للتنمية. ويجب أن تظل المسائل الإنمائية كأولوية.

كما ينبغي التشديد على أهمية مبادرة المعونة لصالح التجارة، لتمكين البلدان النامية من استغلال إمكاناتها التجارية وتعزيز التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

٧٢ - والتجارة لها أهميتها الكبرى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا ما يجعل اختتام مفاوضات الدوحة على هذا القدر من الأهمية. والتجارة عامل حاسم في مجال النمو والتنمية ويجب أن تكون دعامة أساسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وزيادة إمكانية نفاذ صادرات البلدان النامية إلى الأسواق هي أحد السبل التي بفضلها يمكن أن توفر التجارة أموالاً للمشاريع الإنمائية.

٧٣ - ويمثل اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية اتجاهاً متنامياً. إذ ازدادت حصة الجنوب من الصادرات السلعية على الصعيد العالمي من ٢٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٤٥ في المائة عام ٢٠١٣. وشهدت التجارة فيما بين بلدان الجنوب زيادة كبيرة ومثلت ٥٩ في المائة من صادرات البلدان النامية في عام ٢٠١٣. وهي تمثل حالياً رُبع الصادرات السلعية على الصعيد العالمي بفضل مراكز إقليمية معينة، لا سيما في آسيا.

٧٤ - وما تزال أفريقيا تستفيد أقل مما ينبغي من التجارة العالمية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، جراء محدودية الإنتاج والقدرات التصديرية وجراء الحواجز التجارية التي أقامها شركاؤها التقليديون. وفي الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، الذي ينبغي أن تؤدي فيه التجارة دوراً هاماً، يلزم أن تعامَل أفريقيا بحيث تُمنح أولوية لتتمكن من التصدي للتحدي المتمثل في إقامة البنية التحتية وإحداث التغيرات الهيكلية التي تمكّنها من إنشاء قدرة إنتاجية. وعندئذ سوف تكون قادرة على تحقيق الاستفادة المثلى من قدراتها الموجودة، لا سيما فيما يختص بالموارد الطبيعية، والاشتراك في سلاسل القيمة العالمية.

٧٥ - السيد كاسايي (إثيوبيا): قال إن من المحتم تحقيق البُعد الإنمائي لجولة الدوحة تحقيقاً تاماً، وبذلك تُزود البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، بالمجال السياساتي اللازم للاستفادة التامة من حزمة تدابير بالي. ولتستفيد البلدان النامية استفادة تامة من اتفاق تيسير التجارة، يجب أن تتلقى مساعدات مالية وتقنية من البلدان المتقدمة النمو.

٧٦ - ومن الضروري التوصل إلى حلول مستدامة للتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، لا سيما فيما يختص بالحصول على إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية. فهذه البلدان تدفع عادة أعلى تكلفة للنقل والمرور العابر وتحتاج إلى دعم دولي مستمر من منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية لتتغلب على ما تواجهه من تحديات هيكلية. وتؤمن إثيوبيا، بوصفها رئيساً للإطار المتكامل المعزز، إيماناً قوياً بأن بناء القدرة التجارية أمر حاسم لتعزيز الصادرات وتنويعها. وينبغي أن يكون هناك دعم مستمر لزيادة أثر مبادرة المعونة لصالح التجارة.

٧٧ - وتركز الخطة الإنمائية الوطنية الإثيوبية على إدماج البلد في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتعمل حكومة إثيوبيا بلا كلل لتحقيق ذلك الهدف بتحسين كفاءة القطاع التجاري وقدرته التنافسية، وتقوية الاستثمار المحلي والأجنبي والتجارة المحلية والخارجية، وتهيئة بيئة مواتية للمستثمرين المنتجين، وتعزيز شفافية الإطار القانوني للأنشطة التجارية وعدالته ومساءلته.

٧٨ - وتعتبر إثيوبيا، التي بدأت عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٣، أن المبادئ التوجيهية المحسنة المعتمدة من منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٢ لتيسير انضمام أفقر البلدان، أمراً بالغ الأهمية لتوفير إطار أبسط لبلدان مثل إثيوبيا تريد الانضمام. ويجب أن يلقى انضمام

البلدان النامية مساعدات تقنية قبل عملية الانضمام وأثناءها وبعدها، استناداً إلى احتياجاتها ومطالبها.

٧٩ - وأصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب واحداً من أكثر عناصر التجارة الدولية دينامية. وتوفر بعض البلدان النامية درجة كبيرة من النفاذ إلى الأسواق دون رسوم ودون خضوع لنظام الحصص لكي تستفيد أقل البلدان نمواً من تلك الفرصة المتعاظمة. واستفادت البلدان الأفريقية الأقل نمواً استفادة مطردة من المبادلات التجارية مع بلدان الجنوب. وإنه لمن الأمور المحمودة إلى حد بعيد تمديد الإعفاء المتعلق بالمعاملة التفاضلية لأقل البلدان نمواً حتى عام ٢٠١٩,

٨٠ - ويجب أن تلقى المسائل التي من قبيل تنفيذ الأُطر التنظيمية المشتركة وتطوير القدرات الإنتاجية وإقامة البنى التحتية الإقليمية الأولوية الضرورية. وقد تغلبت أقل البلدان نمواً على تحديات إنمائية متعددة الأوجه ذات صلة بالتجارة. ويجب تعزيز اشتراكها في الأسواق الإقليمية والدولية، كي تتمكن من تحقيق المجموعة التالية من الأهداف الإنمائية.

٨١ - السيدة الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن الحلول والموارد التي تساهم في إصلاح النظام التجاري الدولي تتسم بأهميتها. وينبغي أن تكون تعددية الأطراف واحتياجات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في بؤرة الاهتمام، كما ينبغي منح معاملة تفاضلية خاصة لتلك البلدان. وتؤيد حكومتها إدراج التجارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وللاستفادة من التجارة الدولية كجزء من تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة، من الضروري تعزيز القدرات في البلدان النامية، كي يتسنى لها وضع سياسات لتعزيز التجارة. وهذا تلزمه بيئة دولية مواتية منصفة تتحقق فيها باستمرار التزامات نقل التكنولوجيا المرتبطة بالمساعدات الإنمائية الرسمية.

٨٢ - وهناك حاجة ملحَّة إلى إصلاح النظام المالي الدولي وإلى زيادة اشتراك البلدان النامية في إطاره.

٨٣ - وحكومة الإمارات العربية المتحدة ترحب بمجموعة تدابير بالي وتدعو إلى مضاعفة الجهود لمتابعة القرارات المتخذة في بالي. ومن المهم استئناف دورة مفاوضات الدوحة والتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة. وينبغي أن تولي مجموعة البلدان العشرين أهمية كبرى لتعزيز التجارة الدولية باعتماد تدابير لزيادة الاستثمار وتعزيز احتمالات التوظيف وتعزيز التجارة والتنمية للوصول إلى تنمية اقتصادية منصفة شاملة للجميع.

٨٤ - والتجارة الخارجية مصدر أساسي لدخل بلدها. وتتسم التجارة المتعددة الأطراف الدولية الطابع بأهمية كبرى، ومن ناحية أخرى يجب معارضة الحمائية. وقد انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الغات) وصكوك دولية أخرى عديدة. وفي السنوات القليلة الماضية، تعاونت الحكومة مع بلدان في أفريقيا لتنفيذ مشاريع دولية تهدف إلى تحقيق التنمية في القارة واستضافت المنتدى العالمي الأفريقي للأعمال لعام ٢٠١٤ بهدف دعم التجارة وبحث فرص الاستثمار في القارة الأفريقية. كما ستستضيف الإمارات العربية المتحدة فعاليات معرض ”إكسبو الدولي ٢٠٢٠“، الذي سيُعقد للمرة الأولى في الشرق الأوسط.

٨٥ - وقد اعتمدت حكومتها سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية لتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة والنمو وعملت على توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار المباشر الأجنبي، بوسائل تشمل الخدمات اللوجستية والإدارية وتدابير لمكافحة الفساد. وتوجد في الإمارات العربية المتحدة مناطق عديدة للتجارة الحرة. كما ستستضيف الإمارات منتدى دولياً للاستثمار يلتقي فيه المستثمرون الدوليون

المهتمون بمشاريع مبتكرة جديدة وصانعو القرار الرئيسيون في بلدان العالم لمناقشة التحديات المالية والاقتصادية العالمية وتبادل الخبرات.

٨٦ - السيد إيماكاندو (زامبيا): قال إن بلده يشترك في التجارة الدولية عن طريق انخراطه في ترتيبات متعددة الأطراف وإقليمية وثنائية، وبذلك يستفيد من شتى فرص النفاذ إلى الأسواق. إلا أنه بينما يزداد دور البلدان النامية في التجارة الدولية، ودورها بالمثل في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تواصل زامبيا، شأنها شأن كثير من بلدان أخرى أقل نمواً، مواجهة عدد من القيود على صعيد العرض يعرقل قدرتها على الاستفادة التامة من الترتيبات التجارية التفاضلية. وتشمل التحديات التي تواجهها عدم كفاية البنية التحتية، وانخفاض الإنتاجية التي تمنع الإنتاج بالكميات اللازمة للأسواق الدولية، والعجز عن إنتاج السلع التي تلبي المعايير الدولية.

٨٧ - ولمعالجة هذه القيود، بدأت حكومته تنفيذ تدابير تستهدف تهيئة بيئة مواتية، ببناء قدرات إنتاجية لزيادة القدرة التنافسية وزيادة تبسيط النظام التنظيمي وزيادة شفافيته وتركيزه على المقاصد التنظيمية المشروعة. كما منحت الحكومة أولوية لتعزيز سلاسل قيمة المنتجات، تعزيزاً للقدرة التنافسية. وينطوي هذا على كامل منظومة الأنشطة الاقتصادية اللازمة لأخذ المنتج من مرحلة المفهوم مروراً بمختلف مراحل الإنتاج والوصول في النهاية إلى مرحلة الاستغلال التجاري. وفي هذا الصدد، رحب بالدعم المقدم من الأونكتاد، الذي يتعاون مع غيره من الوكالات المانحة المتعددة الأطراف على تنفيذ الإطار المتكامل المعزز في البلدان النامية. وتنفذ زامبيا برنامج الإطار الرامي إلى إدراج التجارة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ وضمان الإنجاز المنسق لأنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وأنشطة بناء القدرات؛ وبناء القدرة التجارية بمعالجة القيود البالغة الأهمية المتعلقة بجانب العرض.

٨٨ - وستواصل زامبيا برامجها المتعلقة بالدعم التي تشدد على زيادة القدرات المحلية بتعزيز إضافة القيمة والاستفادة من الموارد الطبيعية لأجل الإسراع بالقضاء على الفقر والتحول إلى شريك إنمائي وتجاري حقيقي، بدلاً من أن تكون مجرد مورّد للمواد الخام.

٨٩ - السيدة سوثيمانوس (تايلند): قالت إن النظام التجاري المتعدد الأطراف داعم رئيسي للتنمية المستدامة الشاملة للجميع، ولذلك ينبغي وجود تناسق أقوى بين السياسات التجارية والإنمائية.

٩٠ - وما زال تعزيز التجارة الحرة يمثل حجر الزاوية في سياسة حكومتها التجارية والإنمائية. وتركز إصلاحاتها الاقتصادية الطويلة الأجل في تايلند على التنمية المستدامة، وهي تبذل جهوداً متواصلة لضمان التنفيذ الفعال لالتزاماتها الدولية فيما يختص بالتجارة الحرة والتنمية المستدامة.

٩١ - ورحبت بإدراج وسائل التنفيذ المتصلة بالتجارة في الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة. وقالت إن النظام التجاري لا يمكن النظر إليه بمعزل عن غيره بل يجب النظر إليه بالاقتران بغيره من خيارات التمويل ووسائل التنفيذ التي يمكن أن تعطي ثمارها بشكل جماعي فيما يختص بالأهداف المرتجاة فيما بعد عام ٢٠١٥.

٩٢ - ويمكن أن تسفر الجهود العالمية الجماعية المستمرة عن نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعالمية والعدالة والاستناد إلى القواعد والانفتاح وتشجيع التنمية وعدم التمييز وشمول الجميع والإنصاف، ويزيد من تعزيز النمو المستدام الشامل للجميع، ويوفر البيئة الصالحة لتهيئة فرص العمل والعمل اللائق للجميع. وينبغي أن يكون هناك تعاون في المنتديات المتعددة الأطراف القائمة، لا سيما سعياً إلى النجاح في تحقيق خطة الدوحة للتنمية في الوقت المناسب. وحثت المتكلمة كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية على تسريع عملياتهم

الداخلية لتنفيذ حزمة تدابير بالي بأسرها، ولا سيما اتفاق تيسير التجارة.

٩٣ - وقالت إنه يجب يكون هناك توازن بين المصالح التجارية والجهود المتعددة الأطراف لتقديم الدعم الذي تحتاجه البلدان الأفقر، لا سيما البلدان النامية أو الأقل نمواً. ويجب أن تتلقى البلدان النامية معاملة خاصة تفاضلية كي تتمكن من الاحتفاظ بمجال سياساتي ملائم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٩٤ - وتؤكد تايلند مجدداً دعمها القوي للأعمال التي يؤديها الأونكتاد وصندوق النقد الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ضماناً لإسهام النظام التجاري الدولي في التنمية المستدامة المنصفة الشاملة للجميع.

٩٥ - السيدة وانغ هونغبو (الصين): قالت إنه وفقاً لتنبؤات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية سيستمر الانتعاش الاقتصادي العالمي ببطء في عاميّ ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وما تزال المصارف والاقتصادات الحقيقية في عدد من البلدان تعاني من الهشاشة، كما يستمر ازدياد الدين العام في بلدان عديدة، وتظل التنمية الاقتصادية تواجه العديد من أوجه البلبلة. إذ تستفحل اللامساواة، ويظل من المتعين سد الفجوة الإنمائية الفاصلة بين البلدان. وفي وقت يتسم بسمة الانتقال في خطة التنمية الدولية يجب أن يحدث دون تأخير تحسن في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

٩٦ - وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي والنظام التجاري الدولي آخذة في التسارع، وذلك يقترن بدخول زيادة الاتفاقات التجارية الإقليمية العملاقة في بؤرة الاهتمام. وتحولت الأولوية في المفاوضات التجارية من تجارة السلع إلى حماية الاستثمارات وإلى تجارة الخدمات، ومن المنتجات الملموسة إلى المنتجات الرقمية، ومن التدابير الجمركية إلى التدابير التنظيمية المحلية، ومن المعايير الدنيا إلى المعايير العليا. وهذه الاتجاهات، رغم إتاحتها فرصاً للبلدان كي تندمج في الاقتصاد العالمي، تمثِّل تحديات تهدد سلامة النظام التجاري المتعدد الأطراف وفعاليته وتعرّض بعض الاقتصادات لخطر الاستبعاد من سلسلة القيمة العالمية.

٩٧ - وتتبنى الصين نهجاً منفتحاً شاملاً إزاء التنمية السريعة لشتى أشكال التعاون الاقتصادي والتجاري الإقليمي والثنائي. إلا أنها ترى أن التعاون المتعدد الأطراف هو القناة الرئيسية لتعزيز نمو التجارة، وتقليص حجم الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولا يمكن الاستعاضة عنه بأية ترتيبات تجارية إقليمية أو ثنائية. وقد عززت حزمة تدابير بالي الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٩٨ - وتكامل الاقتصاد العالمي هو الاتجاه الراهن في العالم حالياً. وينبغي أن تعمل كافة الترتيبات الاقتصادية والتجارية الإقليمية والثنائية بروح الانفتاح والشمول للجميع والشفافية وعلى أساس المبادئ التي تدعو إليها منظمة التجارة العالمية، بحيث تكمل النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعززه ولا تحل محله أو تتناقض معه.

٩٩ - ويؤدي الأونكتاد دوراً ملحوظاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. وهو يتحمل مهاماً شاقة تتمثل في التشجيع على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والاشتراك في صوغ وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتوقع من الأونكتاد أن يوالي تعزيز مهامه الأساسية في مجال التجارة والتنمية، وأن يحيط علماً بالتنمية الابتكارية، ويحدد على وجه السرعة المخاطر الرئيسية التي ينطوي عليها الاقتصاد العالمي، ويساعد البلدان النامية، وبوجه خاص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، على التصدي لمختلف التحديات الإنمائية.

١٠٠- السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن التجارة تنشئ صلات مع القطاعات والاقتصادات والأمم والثقافات.

والأهمية هي سمة صلاتها بتنمية البنية الأساسية، ونشوء قوة عاملة ماهرة وفئة منظمي المشاريع، وتهيئة فرص العمل والابتكار، فضلاً عن إسهامها العام في القضاء على الفقر.

١٠١- ومما يؤسف له، أنه في غضون العقود الأربعة الماضية تراوحت الحصة الإجمالية لأقل البلدان النامية من التجارة العالمية حول رقم يدعو إلى الأسف، هو ١ في المائة. وفي عام ١٩٧١، لم يكن هناك سوى ٢٥ بلداً مما يطلق عليه أقل البلدان نمواً، وكانت حصتها من التجارة العالمية نحو ١ في المائة، بينما حدث بعد مُضيّ ٤٣ عاماً على ذلك التاريخ، ورغم وفرة البرامج والمناقشات وتدابير الدعوة، أن ازداد عدد أقل البلدان نمواً إلى ٤٨ بلداً وما تزال حصتها من التجارة العالمية تدور حول الواحد في المائة.

١٠٢- و لم يتجاهل المجتمع العالمي محنة أقل البلدان نمواً. إذ غطت الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، على النحو الواجب، قضايا أقل البلدان نمواً واتخذت قرارات منحت تلك البلدان معاملة المستحق للأولوية. ويجب أن تمنح لكافة منتجات تلك الدول جميعها إمكانية النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو جميعها معفاة من الرسوم ومن الخضوع لنظام الحصص. وقد أوفت غالبية البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات المقطوعة في اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزاري المعقود في هونغ كونغ، كما قدم العديد من البلدان النامية لأقل البلدان نمواً إمكانية النفاذ إلى أسواقه معفاة من الرسوم ومن الخضوع لنظام الحصص. ويجب أن يقترن النفاذ إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم ومن الخضوع لنظام الحصص بقواعد منشأ تفضيلية تتسم بالبساطة والشفافية والقابلية للتنبؤ والإسهام في تيسير النفاذ إلى الأسواق.

١٠٣- وأسباب عدم ازدياد الصادرات من أقل البلدان نمواً تشمل عقبات تقام في وجه التجارة، من قبيل أنظمة قواعد المنشأ المتشددة ومختلف الحواجز غير الجمركية التي تحول دون استغلال تلك البلدان لما قدمه الشركاء التجاريون من إمكانية الدخول إلى الأسواق مقترنة بالإعفاء من الرسوم. كما قيدت قطاعاتها التصديرية الوليدة بفعل قضايا التوثيق، بما في ذلك الاشتراطات الصحية والمعيارية، وبعضها في القطاع غير الحكومي. وتقييد التجارة الناجم عن التدابير غير الجمركية يوشك أن يصل إلى ضِعف التقييد الناشئ عن التعريفات.

١٠٤- ويجب أن يعمل المجتمع العالمي كله معاً لكفالة جعل التجارة عنصراً رئيسياً من عناصر التعاون الدولي لصالح أقل البلدان نمواً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأنظمة التجارة الدولية والثنائية التي تتخذ موقفاً ودياً إزاء تلك البلدان تمثل ضرورة لازمة إذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

١٠٥- السيدة زفيريفا (الاتحاد الروسي): قالت إن التجارة أداة شديدة الأهمية لضمان النمو الاقتصادي، وتهيئة فرص العمل، وللتنمية المستدامة. ولذلك، تؤيد حكومتها الجهود الرامية إلى إقامة نظام تجاري دولي عادل متوازن يقوم على تقيد كافة المشتركين بالقرارات المتخذة في الهيئات الحكومية الدولية. وهي ترحب بمجموعة تدابير بالي، بما فيها اتفاق تيسير التجارة والقرارات المتعلقة بالتنمية، والزراعة، وسلاسل الإمدادات العالمية؛ وتكرر الإعراب عن معارضتها للحمائية التجارية. ومن المهم أن يوجد نظام تفضيلات تنعكس فيه المصالح الوطنية المشروعة لمختلف البلدان.

١٠٦- وتمثل الجماعة الاقتصادية الأورو - آسيوية، الشاملة للاتحاد الروسي، وبيلاروس، وكازاخستان التي ستبدأ عملها في عام ٢٠١٥، إسهاماً هاماً في إنشاء منطقة اقتصادية جامعة. وقد رحبت الجماعة مؤخراً بأرمينيا. وسوف تُزال تقريباً كافة الحواجز المقامة أمام تجارة السلع داخل الجماعة، كما أُنشئت سوق واحدة للخدمات والعمالة ورأس المال.

وسوف تعمل السوق الأورو – آسيوية المشتركة في ظل قواعد عالمية شفافة واضحة استناداً إلى مبادئ منظمة التجارة العالمية. والفوائد العملية للاندماج واضحة للعيان. فقد ازداد حجم التجارة في الاتحاد الجمركي للجماعة الاقتصادية الأورو – آسيوية بنسبة ٥٠ في المائة، وبلغ أكثر من ٦٤ بليون دولار.

١٠٧- وتدافع حكومة الاتحاد الروسي على الدوام عن قضية إلغاء الحواجز المقامة في وجه الاستثمار والتجارة وإنشاء شراكات استثمار دائمة ونشاط تنظيمي اقتصادي منسق. وهي تعمل بكل همة على تحسين مناخ الاستثمار في الاتحاد الروسي، لا سيما بتعزيز شروط ممارسة الأعمال التجارية في المناطق. وقد أخذت المناطق الروسية تصبح مصدراً لأفضل الممارسات المتعلقة بطرائق العمل مع المستثمرين المطبقة على الصعيد الدولي وكذا على الصعيد الوطني. ووفقاً للأونكتاد، فإن الاتحاد الروسي يحتل المرتبة الثالثة على الصعيد العالمي فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٠٨- وقد باتت هناك حاجة إلى الأونكتاد الآن أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق، وذلك بسبب ما يملكه من قدرات معلوماتية وتحليلية فريدة. ويجب الحفاظ على ولايته وعالميته. ويؤيد وفد الاتحاد الروسي، تأييداً تاماً، إنشاء صلة عمل بين اللجنة الاقتصادية الأورو – آسيوية والأونكتاد.

١٠٩- السيدة يشماغامبتوفا (كازاخستان): قالت إن تعاظم أزمة الديون المالية العالمية يدعو إلى القلق البالغ. وفي حين تشهد البلدان المتقدمة النمو انتعاشاً، تتضاءل القدرة التنافسية للاقتصادات الناشئة. ويتنبأ الخبراء باحتمال نقصان الاستثمارات في ٥٠ في المائة أو أكثر من ٥٠ في المائة من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن اطراد تنامي أوجه اللامساواة في الدخول وازدياد الفجوات في جودة الحياة، فيما بين الأغنياء والفقراء، يفاقم التوترات.

١١٠- وقد دعت حكومتها على الدوام إلى تبني نهج شامل جامع يُتبع لمعالجة المشكلات الاقتصادية الدولية، لا سيما في مجال التجارة. وقد شدد رئيس دولة كازاخستان على الحاجة إلى نقلة نوعية في التعاون الدولي، تنطوي على خطوات ملموسة للقضاء على الحواجز الحمائية، وفتح الأسواق، وزيادة التجارة. ويلزم تغيير الاحتياجات والأولويات الوطنية لتهيئة بيئة دولية مواتية وظروف تسمح بالتجارة العادلة المنفتحة. وتحتاج البلدان إلى الحرية والاستقلالية في تنفيذ السياسة العامة، كي تزدهر التجارة وتوزع ثمار التنمية بعدالة بين البلدان وداخلها. ولهذه المسألة أهميتها الخاصة لدى كازاخستان، بوصفها بلداً غير ساحلي.

١١١- وتعمل كازاخستان بنشاط لتصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية كي تحقق لمنتجاتها المحلية إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية. ومن المهم أن نتذكر دور الوصول إلى البحر فيما يختص بتحقيق التقدم الوطني لاقتصادات العالم المتقدمة النمو. إذ تمثل القدرة على استخدام طرق النقل البحري قاطرة لتجارة الدول المتقدمة النمو وتنميتها الاقتصادية. وتواجه البلدان النامية غير الساحلية حاجزاً كبيراً يحول دون تحقيقها مستوى مرتفعاً من مستويات نمو التجارة. وإنشاء سلسلة قيمة أمر بالغ الأهمية للبلدان النامية، ولذلك اعتُمد مؤخراً في كازاخستان برنامج حكومي جديد للتنمية الصناعية المبتكرة يستهدف تنويع الاقتصاد وبناء صناعة عالية التقنية.

١١٢- وهذه المسائل نوقشت بتعمُّق في المؤتمر الوزاري الرابع للبلدان النامية غير الساحلية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في ألماتي. وقد اقترح المؤتمر، في بيانه الختامي، منح البلدان النامية غير الساحلية حق الانضمام الميسر إلى منظمة التجارة العالمية والتمتع بأفضليات تجارية. ووفقاً للأونكتاد،

فإن عدم وجود ساحل بحري يجعل تجارة الصادرات أكثر تكلفة بالنسبة لتلك المجموعة من البلدان.

١١٣- السيد زلنر (البرازيل): قال إنه بينما يتعافى الاقتصاد العالمي ببطء من أزمة ٢٠٠٨ يلزم تبني نهج دولي أعم بشأن سياسات الاقتصاد الكلي وقواعده وممارساته فيما يختص بالتجارة. ويجب أن يكون النهج أكثر مراعاة للاعتبارات الاجتماعية، وأن يعامل البلدان النامية بمزيد من العدالة ويوفر المزيد من الاستقرار. ويجب ألا تركز الأمم المتحدة على النمو وحده بل أن تركز أيضاً على القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحسين توزيع الثروة، وزيادة استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج.

١١٤- وفي عام ٢٠١٥، سوف يقيَّم تصميم المجتمع الدولي على الاتفاق على مجموعة أهداف تحول عالمية بقدرته على الوفاء فيما يتعلق بوسائل طموحة بالمقابل لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيتيح المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية فرصة طيبة لمناقشة سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة باعتبارهما داعمين للتنمية، بما يتمشى مع الأحكام ذات الصلة الواردة في إطاريّ مونتيري والدوحة، مع مراعاة توافق آراء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) ونشاط الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ويجب تلطيف عالمية الأهداف بمزجها بالمبدأ الأساسي القائل بوجود مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة. وقد سلم الفريق العامل المفتوح باب العضوية بأن التجارة وسيلة لتنفيذ التنمية المستدامة، بقدر ما تكون القواعد والممارسات متفقاً عليها بين الأطراف المتعددة وعادلة وإنمائية الوجهة، حسبما يفتضي تفويض الدوحة، وثمة حاجة إلى نظام تجاري مستقر مستند إلى القواعد ومتعدد الأطراف وشفاف مقترن بأحكام معاملة خاصة تفاضلية مناسبة، لكي تمنح البلدان النامية المجال السياساتي اللازم للمواءمة بين سياساتها الإنمائية وأولوياتها الوطنية.

١١٥- إلا أنه منذ الأزمة حوَّل الشركاء التجاريون الرئيسيون اتجاههم بعيداً عن النظام التجاري المتعدد الأطراف، متجاهلين أحكام منظمة التجارة العالمية الداخلية التي تقضي بضمان المصلحة العامة والمفاضلة بين البلدان على أساس مستوى تنميتها. وهناك اتجاه مزعج يتمثل في قواعد إضافية تنفرد بها الكتل التجارية الضخمة. وهذا يتعارض مع إقامة نظام متعدد الأطراف يتسم بمزيد من العدالة وينطوي على أحكام خاصة تفاضلية لصالح البلدان النامية التي تحتاج إليها. ويمكن أن يؤدي نمط وضع القواعد الإقليمي للتجارة المدارة إقليمياً إلى الاختلال فيما بعد. ومن العسير تصور كيف يمكن أن يكون مخطط للتفاوض التجاري بين كتل الدول، خارج الإطار المتعدد الأطراف، متماشياً مع اقتصاد عالمي تكاملي وداعماً لمثل هذا الاقتصاد؛ كما أن من الصعب فهم الطريقة التي بفضلها يمكن مراعاة المصالح والاحتياجات الخاصة للبلدان والاقتصادات الأقل نمواً في تلك العملية. والعالم يشهد انتشاراً للاتفاقات الثنائية والإقليمية والمحدودة الأطراف التي تنشئ طبقات من القواعد والأفضليات وأشكال الحمائية المستترة. ونهج كهذا يضعف مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ويمنع استفادة البلدان النامية استفادة فعالة من القواعد التي أُنشئت بمشاركتها على مدى سنوات عديدة، في مجالات شديدة الأهمية من قبيل حقوق الملكية الفكرية، والخدمات، والمشتريات الحكومية.

١١٦- ويجب أن يلتزم المجتمع الدولي مجدداً بالنظام التجاري المتعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية واتفاقاتها، بوصفه الأساس الرئيسي لمناقشة وتعزيز التجارة العالمية وتسوية المنازعات. وقد وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، في بالي، على حزمة تدابير تستهدف نتائج محدودة وإن كانت حقيقية، تشمل نتائج في مجاليّ تسهيل التجارة والاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء للبلدان المستوردة الصافية للأغذية. وهذا يمكن أن

يعطي دفعة منشطة لاختتام جولة الدوحة ذاتها. ومن المحتم التغلب على الركود الحادث في جنيف بشأن تنفيذ حزمة تدابير بالي، كي تتمكن الدول الأعضاء من تحويل اهتمامها إلى التحضير لبرنامج عمل أعم يحمل اسم برنامج عمل بالي ويتناول ما تبقى من خطة الدوحة للتنمية.

١١٧- ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في مضاعفة الجهود لمكافحة الحمائية بكافة أشكالها. ويجب التخلي عن الحواجز الجمركية، التي من قبيل الحد الأقصى للتعريفة الجمركية ولا سيما تصاعد التعريفة الجمركية، نظراً لما تسببه من أضرار لجهود البلدان النامية لإضافة قيمة إلى صادرتها. وقد بقيت صور دعم الصادرات الزراعية، التي كان مقرراً إلغاؤها في ٢٠١٣، وذلك رغم انقضاء عمرها الافتراضي. ويجب تطبيق صور الحماية غير الجمركية، التي من قبيل الحواجز التقنية والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، وفقاً للمعايير المتفق عليها بين أطراف متعددة وبالاستناد، في حالة الزراعة، إلى أساس علمي سليم. وأخيراً، هناك حاجة إلى مواصلة النقاش الجدي المنظم بشأن ما تعانيه التجارة الدولية من آثار سلبية جراء السياسات المالية المنفلتة المعتمدة من قبل بعض الشركاء المتقدمي النمو، التي أثرت على القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية وأسفرت عن تراجع نسبي في التصنيع في تلك البلدان. والآثار المركبة المترتبة على هذه التدابير تخلق عقبات تحول دون ترقي البلدان النامية في مدارج سلاسل القيمة العالمية وتقوض الأسس اللازمة لتعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي والهيكلي الإيجابي. وسياسات الاقتصاد الكلي والتجارة هما الوسيلتان الجوهريتان لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الطموحة المحققة للتحول والمتسمة بالعالمية. ويجب أن تتسما بالعدالة وتعددية الأطراف واحترام المسؤوليات المشتركة، التي هي متباينة في الوقت نفسه؛ ويجب ألا تتعارضا مع الحقيقة المتمثلة في وجود نظام مالي واقتصاد متكاملين عالمياً.

١١٨- السيد هاجيلاري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه لا يمكن حدوث التنمية المستدامة، أو إصلاحات النظام المالي الدولي، أو التعاون بشأن التمويل والتكنولوجيا دون وجود بيئة مواتية دولية. كما يجب معالجة مسألة التجارة، لأن التجارة عامل وداعم قوي للنمو يهيئ فرص العمالة وينتشل الناس من الفقر. وترتبط القدرة على تحقيق النمو المستدام والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجيات الإنمائية المنتجة المتوازنة، بوسائل تشمل إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعالمية والعدالة والاستناد إلى القواعد والانفتاح والتوجه الإنمائي وعدم التمييز وشمول الجميع والإنصاف.

١١٩- ومن المهم أيضاً تيسير الانضمام إلى النظام التجاري القائم. وينبغي تسريع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون عراقيل سياسية وإكسابها طابع السرعة والشفافية فيما يختص بالبلدان النامية، بالامتثال التام لقواعد منظمة التجارة العالمية. وهذا سيسهم في إدماج البلدان النامية بسرعة وبشكل تام في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٢٠- ومثّلت الحواجز التجارية والإعانات المشوهة للتجارة في البلدان المتقدمة النمو، وتقييد إمكانية الحصول على التمويل اللازم للتجارة، وتقليل معدل نمو التجارة، مما يعزى أساساً إلى التأثير الجاري للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، شواغل جدية للبلدان النامية في السنوات الأخيرة. وقد أكد وزراء مجموعة الـ ٧٧ والصين مجدداً في الآونة الأخيرة رفضهم الحازم لفرض قوانين وأنظمة تخلّف آثاراً تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، وكذا الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها الجزاءات الانفرادية التي تستهدف بلداناً نامية؛ كما شددوا مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى إزالتها على الفور. وأكدوا أن مثل هذه الإجراءات لا تقوض فحسب المبادئ المندرجة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بل تهدد أيضاً وبشدة حرية

التجارة والاستثمار. ودعا أولئك الوزراء المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير عاجلة فعالة لإلغاء استعمال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

١٢١- السيد بردِل (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قال إن التجارة الدولية أصبحت محركاً لا غنى عنه للتنمية المستدامة الشاملة للجميع. والاندماج الفعلي في الأسواق الإقليمية والعالمية يبشر بتوسع كبير في الطلب على السلع من البلدان صغيرة الاقتصادات. كما أن الإدماج في تلك الأسواق يعزز تهيئة فرص العمل وتوليد الدخل.

١٢٢- ولتحقيق النمو عن طريق التجارة، يجب أن تكون البلدان النامية قادرة على تنمية قدرات التوريد الصناعية ذات القدرة التنافسية كي تنتج وتتاجر وتكفل انطباق اشتراطات الأسواق الدولية على منتجاتها. وبناء القدرات التجارية أمر شديد الأهمية في هذا السياق، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وهو يدعم الجهود الرامية إلى الدخول في سلاسل القيمة العالمية وجني ثمارها، التي يمكن أن تشمل التطوير التكنولوجي ونتائج غير مباشرة في المجال المعرفي. ومنظومة البنى التحتية الجيدة، القائمة على علم القياس وتوحيد المعايير والاعتماد، تمثل مكوناً رئيسياً من مكونات بناء القدرة في مجال التجارة وتؤدي في نهاية المطاف إلى التواؤم في اشتراطات المطابقة، وتعزيز الشفافية، وتوحيد الإجراءات التجارية، وتبسيط التدفقات التجارية.

١٢٣- ونتيجة للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام، المعقودة في ليما عام ٢٠١٣، أعادت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تركيز ولاياتها على تعزيز التنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع. وتهدف الولاية إلى تسخير كامل إمكانات التصنيع لأغراض التنمية المستدامة والرفاهية الدائمة للجميع. ويمثل بناء القدرات في مجال التجارة أحد أحجار الزاوية لأعمال اليونيدو كجزء من الرؤية الجديدة وسمة أصيلة لما يقرب من جميع برامجها المخصصة للتعاون التقني.

١٢٤- وتعمل اليونيدو في تعاون وثيق مع شركائها لضمان التنسيق التام فيما بين مقدمي المساعدات المتصلة بالتجارة. وهي شريك كامل الالتزام في الإطار المتكامل المعزز، وتشترك بصفة مراقب في اجتماعات مجلسه. وهي أيضاً عضو ناشط في المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. وقد ثبتت الضرورة القصوى للمجموعة في تنسيق الجهود الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما على الصعيد القطري. وتقدم اليونيدو الدعم لإنشاء صندوق استئماني لتمويل أنشطة تلك المجموعة. وستنشر قريباً الطبعة الجديدة من 'دليل الأمم المتحدة بشأن الموارد المشتركة بين الوكالات لبناء القدرات التجارية'، الذي يمثل أحدث إسهامات اليونيدو في مبادرة المعونة لصالح التجارة.

١٢٥- والتصنيع المستدام الشامل للجميع عنصر أساسي لتكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ومساعدة الدول الأعضاء على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق بناء القدرات في مجال التجارة أداة رئيسية من أدوات الإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية والقدرة التنافسية الاقتصادية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.